

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٥١/اتحادية/ ٢٠٢١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٢١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: علي عادل عبد الرضا - وكيله المحامي مازن حاكم وحيد العيساوي.
المدعى عليه: رئيس محكمة التمييز الاتحادية/إضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي لبيب عباس جعفر.

الادعاء:

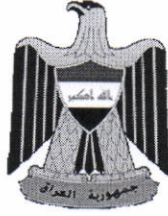
إدعى المدعي بأنه سبق لمحكمة التمييز الاتحادية وأن أصدرت بتاريخ ١٨/٤/٢٠٢١ قرارها المرقم (٧٠٤٣/هيئة جزائية/ ٢٠٢١) والذي يقضي بتصديق قرار محكمة التمييز المرقم (١٨٨٧٦/ج.هـ/٢٠٢٠) في ١٢/١/٢٠٢٠ والذي بدوره صدق قرار محكمة جنابات النجف المرقم (٩٦٥/ج/٢٠١٩) الذي ادان المتهم وفق أحكام المادة (١٣/٤١) من قانون العقوبات حيث أنها اعتبرت الأدلة المتحصلة كافية للإدانة ولأن القرار خالف أحكام المادة (١٤) من الدستور العراقي لعدم تدوين أقوال شهود الدفاع بالرغم من تقديم عدة طلبات بخصوص ذلك وهناك تناقض واضح بالأقوال. لذا طلب دعوة المدعى عليه إضافة لوظيفته للمرافعة ونقض القرار الصادر لعدم دستوريته، واستناداً لأحكام المادة (١/ثالثاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ سجلت القضية لدى هذه المحكمة بالعدد (٥١/اتحادية/٢٠٢١) وتبلغ المدعى عليه/إضافة لوظيفته بنسخة منها إستناداً لأحكام المادة (٢/أولاً) من النظام الداخلي آنف الذكر والذي اجاب بواسطة وكيله بموجب اللائحة الجوابية المؤرخة في ١٧/٦/٢٠٢١ والمتضمنة طلب رد الدعوى للأسباب التالية:

- ١- إن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة نوعياً ووظيفياً بنظر الدعوى كون أن إختصاصاتها حددت بموجب المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل. ٢- إن رئيس محكمة التمييز الاتحادية لا يتمتع

الرئيس

جاسم محمد عبود

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتيحاوي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٥١/اتحادية/ ٢٠٢١

بالشخصية المعنوية ولا يصح أن يكون خصماً في الدعوى استناداً لأحكام المادة (١٢) من قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ المعدل حيث أن المادة (١) من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ منح بموجبها الشخصية المعنوية للمجلس آنف الذكر. واستناداً لأحكام المادة (٢/ثانياً) من النظام الداخلي حدد موعد للمرافعة وفي الموعد المذكور تشكلت المحكمة وحضر عن المدعي وكيله المحامي مازن حاكم العيساوي وحضر عن المدعى عليه/ إضافة لوظيفته الموظف الحقوقي لبيب عباس جعفر وبوشر باجراء المرافعة الحضورية العلنية، كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم وفقاً لما جاء فيها وطلب وكيل المدعى عليه/ إضافة لوظيفته رد الدعوى لأسباب المذكورة في لائحته المؤرخة في ٢٠٢١/٦/١٧ وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم الآتي علناً.

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة وجد أن محكمة جبايات النجف سبق وأن أصدرت قرارها بالعدد (٢٠١٩/ج/٩٦٥) في ٢٠٢٠/١١/١٢ والمتضمن ادانة المتهم علي عادل عبد الرضا (المدعي في هذه الدعوى) وفق احكام المادة (١٣/٤) من قانون العقوبات وتحديد عقوبته بمقتضاها وصدق القرار تمييزاً بموجب القرار الصادر من محكمة التمييز الاتحادية بالعدد (١٨٨٧٦/الهيئة الجزائية/٢٠٢٠) في ٢٠٢١/١/١٢ كما قضت ذات المحكمة ببرد طلب التصحيح بموجب قرارها المرقم (٧٠٤٣/الهيئة الجزائية/٢٠٢١) في ٢٠٢١/٤/١٨ لذا طلب المدعي الطعن بالقرارات آنفة الذكر أمام هذه المحكمة وفقاً لما جاء في دعواه وتجد هذه المحكمة أن الدعوى واجبة الرد لعدم توجه الخصومة لأن رئيس محكمة التمييز الاتحادية لا يتمتع بالشخصية المعنوية لذا لا تصح خصومته وطالما أن الخصومة غير متوجهة فإن المحكمة تحكم ببرد الدعوى ولو من تلقاء نفسها دون الدخول في أساسها استناداً لأحكام المادة (١/٨٠) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل ومن جانب آخر فإن إختصاصات المحكمة الاتحادية العليا حددت بموجب المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل

الرئيس
جاسم محمد عبود

م. طارق / ٢

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦